M.C.D.R

شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي

التقرير السنوي

2008

المحتويات

الإطار العام لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي 04

كلمة السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة 06

أهم الأحداث خلال عام ٢٠٠٨ 08

نشاط الشركة خلال عام 10

احصائيات 23

تقرير مراقبا الحسابات 32

القوائم المالية 34

مجلس الإدارة

محمد سليمان عبد السلام
رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب عضو من ذوي الخبرة

ماجد شوقى
عضو مجلس الإدارة
ممثلاً عن بورصتى القاهرة الإسكندرية

طارق عزت عبد البارى
العضو المنتدب

عمرو يوسف الجنايني
عضو مجلس الإدارة
عن البنك التجارى الدولى

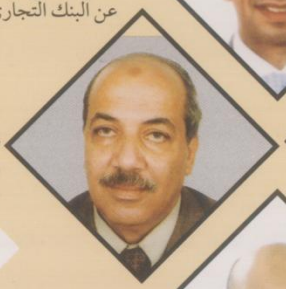

عونى عبد العزيز يوسف
عضو مجلس الإدارة
عن شركة وديان للسمسرة

ياسر إسماعيل حسن
عضو مجلس الإدارة
عن البنك الوطنى المصرى

خالد أبو هيف
عضو مجلس الإدارة
عن شركة التوفيق المالية

أشرف سلمان
عضو مجلس الإدارة
عن شركة كايرو كابيتال

عمرو بهاء الدين
عضو مجلس الإدارة
عن بنك بيريوس

شركة مصر للمقاصة والإيداع
والقيد المركزي
MCDR

كلمة السيد الأستاذ
رئيس مجلس الإدارة

يسعدنى هذا اللقاء السنوى الذى يتيح لى فرصة العرض على سيادتكم النتائج المشرفة لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى والتى كانت نتاج التطوير الدائم والمستمر فى جميع الأنشطة المقدمة والأداء القوى لها فى السوق المصرى والعربى والتمثيل المشرف لها على المستوى الأقليمي والدولي.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على السوق المصرى والأسواق المجاورة دفعت الشركة الى ضرورة ايجاد سبل لتقوية مركزها المالى وتقليل الانعكاسات السلبية للأزمة على نتائجها المالية، لذا اتجهت الشركة الى تسويق انظمتها في المنطقة العربية، حيث قامت بتوقيع عقد جديد مع الجماهيرية الليبية يشمل إضافة برامج جديدة لبرامج المقاصة والتسوية للسوق الليبى، وتوثيق كافة الأنظمة المستخدمة وسوف نتعرض تفصيلاً فى التقرير لأهم هذه السبل التى انتهجتها الشركة .

ومن جهة أخرى قامت الشركة بوضع سياسات ورؤى جديدة يمكن من خلالها الاحتفاظ بالمستثمر وبث الطمأنينة والثقة فى نفسة وتشجيعة على الإحتفاظ باستثماراته فى السوق المصرى ذلك من خلال تطوير الخدمات المقدمة للمستثمر مباشرة مثل تمكينة من الإطلاع على عملياته المنفذة لحظياً، واحتساب قيمة محفظته المالية لحظياً بعد تنفيذ كل عملية بالبورصة، وعمل ميزانية للأوراق المالية الخاصة به فى البورصة المصرية واحتساب أرباحة وخسارته خلال فترة، وغير ذلك من الأنظمة التى تساعد العميل على تشجيع الاستثمار فى السوق المصرى.

على الرغم من ردود أفعال الأزمة الإقتصادية على السوق المصرى وظهور ذلك بقوة فى انخفاض حجم وقيمة التداول فى النصف الثاني من السنة المالية إلا أن الأداء القوى للسوق فى النصف الأول نتج عنه ارتفاع نتائج أعمال الشركة في العام المالى ٢٠٠٨ ، حيث بلغ عدد العمليات التى تم تنفيذها عدد ١٣٤٤٧٢٥٦ عملية بزيادة قدرها ٤٩,٢٧٪ عن العام السابق تبلغ قيمتها السوقية ٤٨٥,٨٩ مليار جنيه مصرى وبعدد أسهم ٤٤,٢٥ مليار سهم بانخفاض نسبته ٤٣,١٨٪ تقريباً عن العام السابق .

قامت الشركة نيابة عن الجهات المصدرة المشتركة بها بتنفيذ عمليات التوزيع النقدية على المساهمين بإجمالى يزيد عن ٥١,٣ مليار جنيه مصرى حيث بلغ عدد المستثمرين المستفيدين من خدمة الصرف ٦٠١ ألف مستثمروبلغ عدد البنوك المشتركة فى خدمة الصرف عدد ثمانية عشر بنك من خلال ستة وأربعين فرع بنك تغطى تقريباً معظم أنحاء الجمهورية.

من أهم ما جاء به عام ٢٠٠٨ إعتماد مقابل الخدمات التى تقدمها شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية وذلك بصدور قرار وزير الاستثمار رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ والذى تحدد فيه الحد الأقصى لمقابل الخدمات التى تقدمها الشركة .

ومن أهم المحاور الرئيسية التى ركزت عليها الشركة وضع استراتيجية لبرنامج إدارة المخاطر تعتمد على تحديد وتعريف المخاطر التى يمكن ان تتعرض لها الشركة ووضع نظم لقياسها وإدارتها، وذلك بالتعاون مع شركة توماس موراى (إحدى الشركات المتخصصة فى دراسة وتقييم المخاطر المتعلقة بأسواق المال) حيث تهتم الشركة دائماً بدراسة سبل تطوير العمل

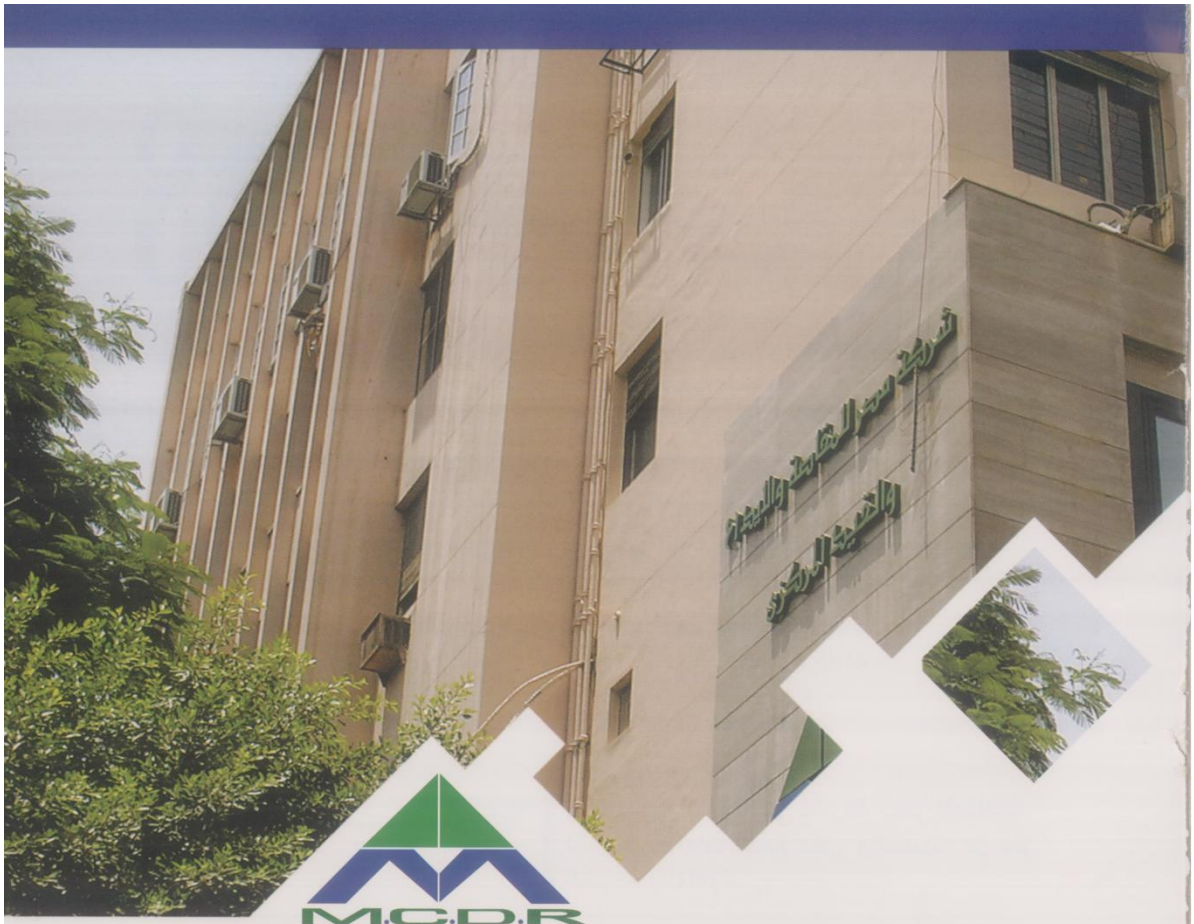

الداخلية بها لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة فى الأداء، كما تحرص على الاعتماد على الميكنة فى تقديم هذه الأنشطة لتقليل المخاطر التى قد تنتج عن تدخل العامل البشرى وقد نتج عن ذلك أن حصلت الشركة على تقييم عالمى بدرجة .A

حرصت الشركة على تفعيل وحدة غسيل الأموال لمتابعة العمليات وارسال تقارير دورية لوحدة غسل الأموال.

كما حرصت الشركة بشكل كبير على الدور التى تلعبة على الساحتين الإقليمية والدولية حيث حضرت الشركة مؤتمر الأميدا فى ابريل ٢٠٠٨ فى جنوب افريقيا الذى تقررفيه ان يعقد اجتماع المنظمة القادم فى مصر فى مدينة الاسكندرية

تولى الشركة اهتماماً كبيراً للشركات المتوسطة والصغيرة التي تتقدم للقيد فى الشركة تمهيداً لقيدها فى بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة بهدف تنشيط التداول وتشجيع المستثمر الصغير للرجوع للسوق مرة أخرى برأس مال صغير لذا قرر مجلس الادارة تخفيض مقابل الخدمات الذى تتقاضاه الشركة بنسبة ٥٠٪ بالنسبة لهذه الشركات.

ولا يسعنى فى نهاية كلمتى إلا أن أتقدم بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن مجلس إدارة الشركة بجزيل الشكر والعرفان للسادة مساهمى الشركة على ثقتهم الغالية في إدارة الشركة ونسأل الله جميعاً أن يوفقنا والعاملين بالشركة لمزيد من التطوروالنجاح .

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

محمد سليمان عبد السلام

أهم الأحداث 2008

يناير

الانتهاء من تجهيز المقر التبادلى للشركة بالفرع الكائن فى ٤ شارع طلعت حرب وإجراء كافة التجارب اللازمة.

فبراير

عمل تجربة كاملة لتشغيل السوق المصرى على الموقع التبادلى الخاص بالشركة وتم تشغيل الموظفين وشركات الوساطة وأمناء الحفظ على سيرفرات (Servers) شركة مصر للمقاصة بطلعت حرب دون حدوث أى خلل وتم تكرار التجربة ثلاثة مرات خلال السنة.

مارس

ربط سوق المال الليبى بشركة مصر للمقاصة لتسهيل عمليات الدعم الفنى والصيانة من مقر الشركة بالقاهرة.

أبريل

تشغيل فرع الشركة بمصر الجديدة وإمدادة بالأجهزة والمعدات والشبكة اللازمة وتجربتها وتشغيلها .

يونيو

صدور قرار وزير الأستثمار رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن مقابل الخدمات التى تقدمها شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية.

يوليو

حصول الشركة على تقييم بدرجة A من قبل شركة توماس موراى (شركة تقييم عالمية متخصصة فى تقييم الشركات العاملة فى سوق الأوراق المالية وتحديداً شركات الايداع المركزى)

M.C.D.R

8 نشاط الشركة 2008

تستمر الشركة فى تقديم خدماتها للسوق المصرى لعدد ١٥١١ عضواً ومشتركاً ، حيث يبلغ عدد أعضاء المقاصة والتسوية ٢٥١ عضواً منها١٥٧ شركة وساطة و٤١ أمين حفظ و٣٢ عضو تسوية مباشرة و٧ أعضاء فى نشاط المالك المسجل .

بلغ عدد الأوراق المالية المقيدة بالايداع المركزى ما بين أسهم وسندات ووثائق استثمار ١٢٦٠ ورقة مالية وتبلغ عدد حسابات العملاء ما بين أفراد ومؤسسات مالية وأجانب ومصريين (٢ مليون عميل تقريبا)، مما ترتب علية ارتفاع حجم الخدمات المقدمة للجهات المصدرة المقيدة والمتمثلة فى خدمات تنفيذ العمليات المقررة للجهات المصدرة فى الجمعيات العمومية والخاصة برؤوس الأموال وتوزيعات أرباح الأسهم وعوائد السندات وتخفيضات رؤوس الأموال ومدفوعات اعادة الهيكلة واندماجات الجهات المصدرة وتعديل القيم الأسمية والإنقسام وغيرها من العمليات التى تقررها الجهة المصدرة فى جمعيتها العمومية وتقوم الشركة بتنفيذها .

كما أرتفع إجمالى قيمة الأرباح (النقدية) الخاصة بكوبونات الجهات المصدرة المقيدة بالنظام والمنصرفة من خلال شركة الايداع المركزى خلال عام ٢٠٠٨ لتصل الى ٥١,٣ مليار جنيه مصرى بزيادة نسبتها ٤٤,٥ ٪ عن العام الماضى تم الصرف من خلال شركة المقاصة مباشرةً لعدد ٦٠١ ألف مستثمر بزيادة نسبتها ٠,٢ ٪ عن العام الماضى .

تقوم الشركة بإدارة عدد ١٢٦٠ سجل للجهات المصدرة وقامت بإعداد ٣٧٥٧ سجل مساهمين تم تسليمه لهم .

M.C.D.R

يبلغ عدد الجهات المصدرة المستفيدة بخدمة الربط الآلى مع شركة مصر للمقاصة عدد ستة عشر جهة مصدرة .

اقرار مقابل الخدمات التى تتقاضاها شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى

تقدم شركة مصر للمقاصة الإيداع والقيد المركزى خدماتها إلى السوق المصرى اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩٦ ، ومنذ هذا التاريخ حدد مجلس إدارة الشركة مقابل الخدمات التى تتقاضاه على هذه الخدمات ووضع فى الاعتبار حينذاك أن الشركة ذات طبيعة خاصة أهمها أنها لا تهدف لتحقيق الربح وبناءً على ذلك تم تحديد مقابل الخدمات أقل من مثيلاتها فى الدول الأخرى، ثم قامت الشركة بعد ذلك بتخفيض مقابل الخدمات التى تتقاضاه على عمليات المقاصة والتسوية ليصبح ١/ ٨ فى الألف بدلاً من ١/ ٤ فى الألف خلال عام ١٩٩٩ .

وفى عام ٢٠٠٠ تم اعتماد قانون الايداع والقيد المركزى رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ الذى جاء ليحدد المسار التشريعى لكافة الخدمات المقدمة من قبل الشركة، ومن الأطر التشريعية التى حددها القانون هو إصدار قرار بمقابل الخدمات التى تتقاضاه الشركة من وزير الأستثمار .

وقد صدر قرار وزير الاستثمار فى يونية ٢٠٠٨ (قرار رقم ١٢٩ لسنة ٢٠٠٨) و كان أهم ما أشار اليه القرار هو ضرورة أن يتحمل عملاء الشركة التكلفة الفعلية للخدمات الأخرى التى يرغبون فى الحصول عليها بالاضافة للمقابل المقرر للخدمة كما ألزم الشركة باتخاذ كافة ما يلزم لتأمين أرصدة الأوراق المالية المودعة لديها دون تحميل المستفيدين أية تكلفة تزيد عن المقابل المشار إليه بالقرار .

والجدير بالذكر أن الشركة -بعد صدور القرار الذى حدد لها الحدود الدنيا والقصوى لمقابل للخدمات لم تقم برفع مقابل خدماتها ومازالت تتقاضى ذات المقابل التى كانت تتقاضاه منذ إنشائها .

تأمين النظم الداخلية وسرية المعلومات وحصول الشركة على شهادة الأيزو

تسعى الشركة دائما الى تأمين وحماية البيانات الخاصة بعملائها والتى يتم تداولها بين أطراف السوق المختلفة، حيث تتميز الشركة بقاعدة بيانات كبيرة ومتفرعة تتضمن كافة البيانات الخاصة بالجهات المصدرة المقيدة لديها وشركات الوساطة وأمناء الحفظ والمؤسسات المالية الأخرى المشتركة بها والمستفيدة من خدماتها ، هذا بالاضافة الى عدد من حسابات العملاءالتى تتعدى ٢ مليون حساب تقريبا خاص بالمتعاملين مع الجهات السابق ذكرها، لذا أصبح من أهم مهامها الحفاظ على سرية هذه البيانات وتأمينها ومنع تسريبها، واتاحتها للإطراف المعنية بالسوق كل طبقاً لإحتياجاته وصلاحياته، وبناءً عليه سعت الشركة جاهدة للحصول على ترخيص من هيئة تنميّة صناعة تكنولوجيا المعلومات والذى يسمح لها بأن تكون جهة لإصدار التوثيق الإلكترونى، والجدير بالذكر أن العمل بنظام التوثيق الإلكترونى سوف يكون له دوراً كبيراً فى نقل السوق المصرى الى مرحلة جديدة من التطور مما يكون له أثراً واضحاً فى جذب المستثمر الأجنبى .

استطاعت الشركة توفير كافة البرامج والوسائل اللازمة لحماية هذه البيانات وتوثيقها وكان ذلك شغلها الشاغل خلال عام ٢٠٠٨ حتى توجت جهودها فى الربع الأول من عام ٢٠٠٩ بحصولها على شهادة الأيزو (ISO/IEC27001) عن نظام تأمين وحماية المعلومات من شركة BIS وهذه الشهادة العالمية تمثل احدى المتطلبات النهائية للحصول على اذن تشغيل خدمات التوقيع الالكترونى من هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات . ويجب الاشارة الى أن حصول الشركة على هذه الشهادة يعد دليلاً واضحاً على حرصها الدائم على تطبيق ومواكبة المعايير العالمية فى كافة الأنظمة الخاصة بها واستيعابها لأهمية دورها فى حماية أمن وسرية المعلومات .

الدعـــم الفنـــى

تقوم الشركة بتقديم خدمة الدعم الفنى لجميع الأعضاء والمشتركين بها ، حيث يتمثل الدعم فى حل المشكلات الخاصة بشركات الوساطه وأمناء الحفظ والجهات المصدرة للأوراق المالية والمتعاملون الرئيسيون وغيرهم .

فقد تم تحميل برامج واختبارها لعدد ٢٣٢ عضو ومشترك ما بين شركات وساطة وأمناء حفظ وجهات مصدرة، هذا بالاضافة الى تنفيذ ١٢٥ رسالة خارجية من تعديل فى بعض البرامج وإضافة برامج أخرى طبقاً لإحتياجات العضو واعداد البرامج الخاصة بإستخراج بعض التقارير التى قد يحتاجها .

اهتمت الشركة بالانتهاء من تجهيز قاعات التدريب بفرع الشركة الكائن فى ٤ شارع طلعت حرب بأحدث الأجهزة والشاشات المتحركة تلبيةً لإحتياجات الدورات المختلفة من تطبيقات وتجهيزات .

اشتركت الشركة فى الجلسات التجريبية لنظام التداول الجديد بتجهيز بيئة التجارب ومتابعة شركات الوساطة وأمناء الحفظ للتأكد من موائمة نظام الحجز مع نظام التداول الجديد وتقديم المعونة الفنية لشركات الوساطة وأمناء الحفظ مع بداية تشغيل نظام التداول الجديد .

تحـــديث النظم الآليـــة للأنظمـــة بالســـوق

تميزت الشركة منذ بداية عملها باختيار مجموعة من المهندسين العاملين فى مجال البرمجيات والحاسب الآلى على أعلى مستوى، وحرصت إدارة الشركة ان يتم تصميم كافة البرمجيات الخاصة بأنظمة المقاصة والتسوية والايداع المركزى من خلال فريق العمل الخاص بها . ومن هذا المنطلق الذى يرجع الفضل فيه الى بعد نظر الإدارة والسياسة العامة المطبقة لتصبح الشركة دائما ودوماً قادرة على

مواكبة التطوير المستمر والتعديل فى النظم بما يتفق مع طبيعة السوق المصرى ومتطلباته ومستجداته.

تم عمل تعديلات نظم كل من نظام صرف الأرباح حيث تم إضافة عملات جديدة مثل اليورو والفرنك السويسرى والنظم الخاصة بعمل صندوق الضمان مثل برامج سداد اشتراكات الأعضاء واضافة برامج خاصة بالتقارير والاحصائيات، تم تعديل البرامج الخاصة بعمليات البيع من شراء ذات الجلسة (Same Day Trade) وإضافة الجزء الخاص بال (Intra Day Trade) وتم تعديل برامج التسوية الخاصة به والتقارير التى تستخرجها شركات الوساطه واضافة العملات التى بدء التعامل عليها فى السوق والتقارير الخاصة ببنوك التسوية، تم إجراء تعديلات خاصة بالبرامج الخاصة بالحسابات المجمعة (Omnibus Account) بحيث يتيح عمليات التصويب لعملاء مديرى الاستثمار. كما تم إجراء تعديلات أخرى فى البرامج الداخلية للشركة مثل برامج استخراج المطالبات والربط بين إدارة التحصيل والخدمة الفعلية التى يحصل عليها المستفيد.

توقيع عقد جديد بين شركة المقاصة والسوق الليبى

قامت الشركة بتوقيع عقد لتجديد الاتفاق مع الجانب الليبى والإستمرار فى تقديم الدعم لنظامى المقاصة والتسوية ونظام التداول، وقد تم امداد السوق الليبى بنظم جديدة مثل النظم الخاصة بالمالك المسجل وصندوق حماية المستثمر وبرامج خاصة بصندوق ضمان التسويات وتطبيع نظام الرقابة على التداول لتتلائم مع متطلبات السوق الليبى، كما تم الاتفاق بامدادهم ببرامج تتيح لهم استخراج التقارير اللازمة عن تعاملات الأجانب و تقارير حجم التداول وتقارير التسوية وبرنامج الرقابة على

التداول ليتناسب مع مقتضيات السوق الليبى . .
و كذا إضافة البرامج الخاصة بالمستثمرين مثل برامج تحصيل شركات الوساطه الرسوم من عملائها وبرامج لإثبات حقوق الرهن وعمل توثيق لكافة الأنظمة المستخدمة مثل نظام صندوق ضمان التسويات ونظام التسليف ودليل مستخدم خدمة العملاء ودليل لنظام صرف الأرباح، وتوثيق موقع الشركة على شبكة الانترنت .

الشـــركة
على الســاحة الدوليـــة

حضر السيد الأستاذ/ محمد عبد السلام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب مؤتمر الأميدا المنعقد فى جنوب أفريقيا وكان من أهم القرارات التى تم اتخاذها خلال المؤتمر تشكيل لجنة تدريب برئاسة السيدة مونيكا سينجر نائب رئيس الأميدا وتكون مهمة هذه اللجنة رفع مستوى التفاعل بين الدول وتنمية المهارات للعاملين وتبادل الخبرات، ويكون التدريب فى صورة منتدى تعليمى يتناول موضوعات متعلقة بأسواق المال والأدوات الجديدة التى يمكن استحداثها فى المنطقة والتى سوف تسهم بشكل كبير فى تنشيط الأسواق المالية . كما تقرر إنعقاد الإجتماع القادم فى مدينة الأسكندرية بجمهورية مصر العربية نظراً لريادة مصر فى مجال الأوراق المالية على أن يعقد الإجتماع يومى ٢٨/ ٢٩ ابريل, ٢٠٠٩

وأشتركت الشركة فى مؤتمر بورصات الدول الاسلامية فى تركيا بشأن كيفية تفعيل دور البورصات والمقصات فى مواجهة الأزمات العالمية، وكان أهم أهداف المؤتمر فتح قنوات اتصال وتعاون بين الدول الإسلامية، ومن أهم توصياته توحيد معايير وقواعد التعامل فى الأسواق المالية للدول الإسلامية وتشجيع الدعوة لمثل هذه المؤتمرات بين الدول الاسلامية لتقوية العلاقات والروابط بينهم، تشجيع القيد المزدوج بين الدول الاسلامية، عمل مؤشر مشترك بين بورصات الدول الاسلامية، كما أوصى

بالتركيز على عمليات القيد المزدوج Dowel listing فى الفترة القادمة مما يسهم فى تنشيط الحركة بين الأسواق وتمكين المستثمر من الأستفادة من فروق الاسعار، وأوصى المؤتمر أيضاً بتفعيل دور السندات وتشجيع الجهات المصدرة للأوراق المالية على إصدار سندات كبديل لعملية الإقراض مما يستلزم انشاء نظام تداول موحد لتسهيل التداول بين هذه الدول وتبادل الخبرات وتشجيع التدريب.
وأهم القرارات التى تم اتخاذها خلال المؤتمر تنظيم مؤتمرين سنوياً أحدهما يتم عقده فى اسطنبول والثانى فى أحدى الدول الأعضاء وكذلك تم تشكيل لجنتين من الدول الأعضاء اللجنة الفنية وأخرى متخصصة فى نظم المعلومات بهدف تقييم المستويات الفنية للبورصات المشتركة وعمل نظام آلى موحد يعمل من خلاله الدول الأعضاء.

تقييم شركة إحدى المؤسسات العالمية المتخصصة فى قياس المخاطر لشركة مصر للمقاصة

تهتم الشركة دائماً بمعرفة مكانتها وسط شركات الايداع الدولية، لذلك تخضع الشركة سنوياً لتقييم من قبل مؤسسة إنجليزية كبرى وظيفتها تقييم شركات الايداع فى العالم من حيث نسبة المخاطر التى يمكن ان تتعرض اليها.
وقد حصلت شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى على تقييم عام درجته A يعكس مدى تمكن الشركة فى تغطية المخاطر التى يمكن ان تسفر عنها انشطة الشركة:
وقد حددت شركة توماس موراى المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها شركات الايداع الى ستة انواع من المخاطر:

- مخاطر خدمة أصول
- مخاطر تشغيل
- مخاطر مالية
- مخاطر الأطراف المقابلة
- مخاطر سيولة
- المخاطر الناجمة عن الالتزامات المتعلقة بالأصول

حصلت الشركة على تقييم عام بدرجة Aحيث قامت شركة توماس موراى بتقييم درجات المخاطر سالفة الذكر كالتالى : درجة +Aفى المخاطر الناجمة عن الالتزامات المتعلقة بالأصول، ومخاطر الأطراف المقابلة، والمخاطر الماليه وحصلت على درجة تقييم Aفى مخاطر التشغيل، ومخاطر خدمة الأصول، ومخاطر السيولة. وكان من أهم النقاط التى أشادت بها شركة توماس موری فى تقييمها هى إجراءات التسوية فيما بين شركات الوساطه واتمامها على اساس التسليم مقابل الدفع (DVP) كما أشارت الى أن نظام الحجز يقلل من مخاطر الطرف المقابل وأشادت بالدور الفعال لصندوق ضمان التسويات فى التغطية الفورية لأى عملية، كما اشادت الشركة بنظام القيد المركزى الذى يتيح للشركة إدارة قاعدة بيانات ضخمة وأشارت الى ان نظام توزيع الأرباح المطبق يتسم بمرونة شديدة لمواجه متطلبات العملاء، كما أثنت شركة توماس موراى على الاتجاه المتبع والمستمر من قبل الشركة لرفع رأس مالها مما يعد غطاء للمخاطر المالية المباشرة التى يمكن أن تتعرض لها.

أطلعت مجموعة العمل المرسلة للتقييم على خطة استمرارية العمل والموقع التبادلى Business Continuity Plan للشركة وتم اختبار الموقع فعلياً خلال الزيارة مما أثبت تمكن الشركة من العمل من خلاله دون حدوث أدنى خلل .

كما أشارت المؤسسة الى فاعلية عمليات الرقابة بالشركة وخاصة على ميكنة جميع العمليات تقريباً وإنعدام تدخل العنصر البشرى فى تنفيذ العمليات الفنية.

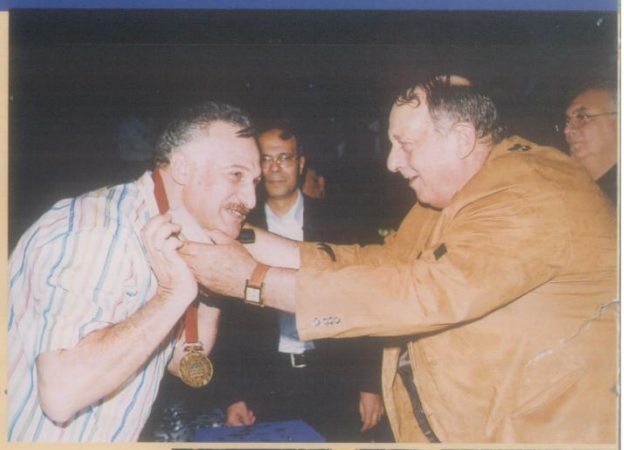

الأهتمام بالعاملين وتدريبهم

يعتبر التدريب من العناصر الرئيسية فى الأجندة السنوية للشركة، حيث قامت لجنة التدريب بالشركة بتحديد النقاط الأساسية فى مجالات عمل الشركة سواء القانونى أو الفنى التى تحتاج الى تنمية مهارات موظفيها وقامت ادارة التدريب بالتعاقد مع معاهد متخصصة لحضور العاملين بالشركة دورات شتى منها الاتصال الفعال وكيفية التعامل مع العملاء نظراً للتعامل المستمر مع العملاء من شركات ومستثمرين مما أنعكس دوره على حسن وتطوير أداء العاملين بالشركة وبرز ذلك فى التعامل مع كافة المتعاملين معها سواء من المستثمرين أو الأعضاء أو المشتركين وظهر ذلك أيضاً فى زيادة عدد المستفيدين من خدمات الشركة وبالتالى يلمس هذا التطوير الكبير فى أداء العاملين كافة المتعاملين مع الشركة، حيث تم عقد عدد ٤٥ برنامج تدريبى لعدد ٢٩٨ موظف بالشركة خلال العام، وإيماناً منها بدورها الهام فى سوق المال المصرى قامت الشركة بعقد عدد ٣٠ برنامج تدريبى للعاملين بأمناء الحفظ وشركات الوساطة لعدد ٥٣٤ متدرب خلال العام، كما لم تغفل الشركة دورها فى المجتمع بالمساهمه فى تدريب طلبة الجامعات بفترة الإجازة الصيفية لتعقد عدد ٥ برامج تدريبية لعدد ١٠٥ متدرب .

إدارة المراجعة الداخلية

تعمل إدارة المراجعة الداخلية على مساعدة الإدارة العليا على تحقيق أهدافها من خلال تطبيق مدخل منظم لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة والحوكمة وذلك من خلال دعم الإدارة العليا بالرأى الاستشارى والموضوعى المستقل لتقييم كفاءة أداء العمليات والخدمات التى تقدمها

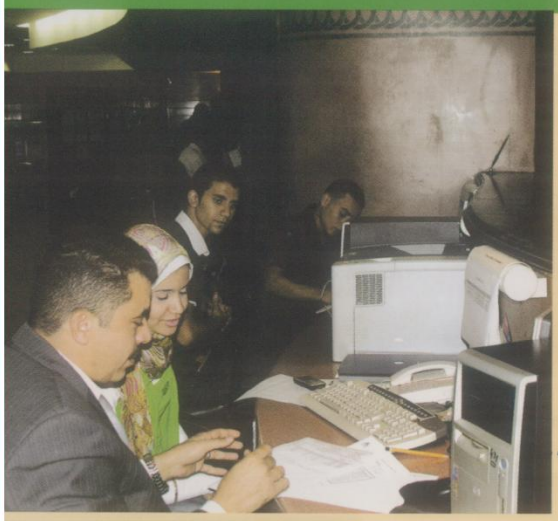

الشركة وتقييم مدى كفاءة الإدارة فى تحقيق الأهداف والسياسات التى تسعى الشركة إلى تحقيقها .

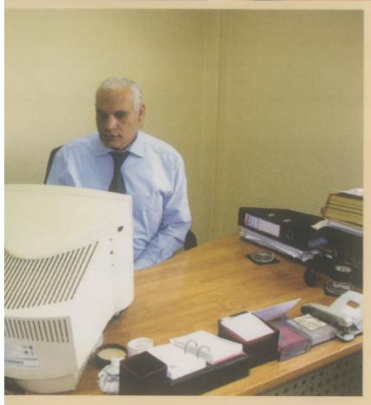

نظـــرة عامـــة عن أعمـــال إدارة المراجعـــة الداخليـــة

تسعى إدارة المراجعة الداخلية إلى توفير تقييم شامل لكافة الجوانب الرقابية المطبقة على أنشطة وعمليات الشركة وذلك من خلال إعداد تحليل بالمخاطر التى قد تتعرض لها الشركة وإعداد دراسة تفصيلية لتحليل وتقييم درجة الأهمية النسبية للعمليات والمخاطر المحتملة وتصنيفها (عالية متوسطة منخفضة) وبناءا على نتائج الدراسة يتم إعداد خطة مراجعة سنوية يتم عرضها واعتمادها من كلا من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ولجنة المراجعة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة الشركة .

وقد قامت إدارة المراجعة الداخلية بالانتهاء من تنفيذ إجراءات المراجعة على غالبية أنشطة وإدارات الشركة ويتم عملية متابعة دورية للتأكد من إتمام التوصيات ، كما أسهمت الإدارة فى دعم وتطوير بعض الأنظمة المستحدثة بالشركة (الاقتراض بغرض البيع- التوثيق الإلكترونى - . . . . .)

كما قامت إدارة المراجعة الداخلية بالاشتراك مع الهيئة العامة لسوق المال فى لجان توفيق أوضاع شركات السمسرة وفقا لقرارى ٤٩ ، ٥٠- لجان الترخيص والتفتيش على شركات أمناء الحفظ البيع الهامشى - . . . .

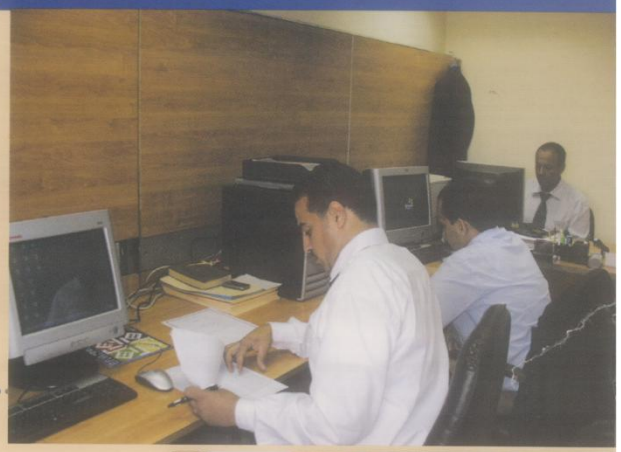

إدارة المخـــاطـــــر

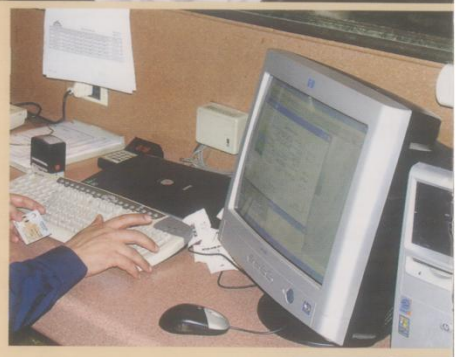

تعمل إدارة المخاطر على تحليل وتحديد وإدارة الأحداث المتوقع تأثيرها سلباً على الشركة والتى قد تشكل مخاطر تحد من تحقيقها للأهداف والسياسات التى وضعتها إدارة الشركة لذا فتقوم إدارة المخاطر بالعمل على تحديد وتحليل تلك المخاطر والعمل على تجنب وقوعها وتأمين العمليات التى قد تتأثر بوقوع تلك المخاطر بحيث تكون فى حدود المستوى المقبول لتوفر تأكيداً معقولاً عن مستوى كفاءة أداء الخدمات والمهام التى تقوم بها الشركة، وتقوم إدارة المخاطر بوضع نظام متكامل لفحص ودراسة أنظمة الشركة

يشتمل على :

- تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات .
- وضع إجراءات للتصدى للمخاطر المحتملة الحدوث .
- إعداد تقارير دورية عن تحليل المخاطر التى قد تتعرض لها الشركة والإجراءات المقترح تنفيذها للتصدى لتلك المخاطر على أن يتم عرض التقرير على كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ولجنة المخاطر لاعتماده والموافقة على تنفيذه تمهيدا لعرضه على مجلس إدارة الشركة

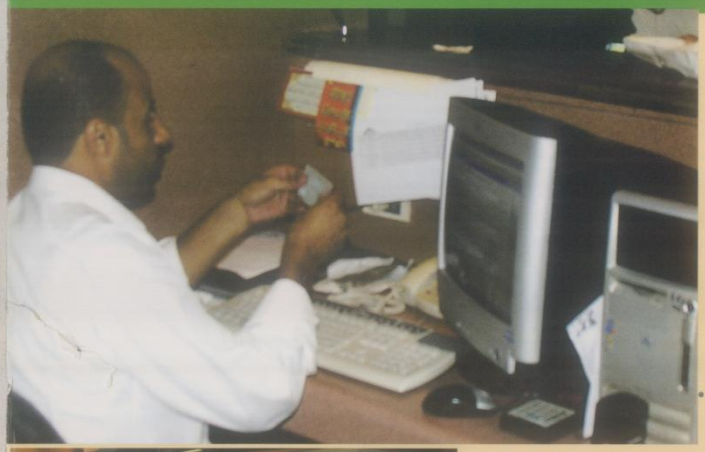

إدارة غسل الأموال

فى إطار تطبيق أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية فقد قامت الشركة بإنشاء إدارة غسل الأموال والتى تم توفيقها وفقا لما ورد بالضوابط الرقابية التى أصدرتها الهيئة العامة لسوق المال وفقا لقرار مجلس الإدارة رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ وهى القيام بوضع نظام متكامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذى اشتمل على ما يلى :

وضع برنامج تدريبى للعاملين بالشركة تحت إشراف مدير إدارة غسل الأموال والإدارة العليا والذى اشتمل على تدريب غالبية العاملين بالشركة والمسئولين عن التعامل مع العملاء .

إلزام كافة الأعضاء (شركات السمسرة أمناء الحفظ المصدرة) بقواعد التعرف على الهوية والأوضاع القانونية الخاصة بهم .

وضع البرامج والنظم التى تساعد فى التعرف على الحالات المشتبه فيها وكيفية الإخطار عنها .

إنشاء قاعدة بيانات لحفظ كافة بيانات واسماء الحالات المشتبه فيها .

القيام بإعداد تقرير دورى بأهم الأعمال التى قامت بها الإدارة فى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعرضه على مجلس الإدارة وإرساله إلى كلا من الهيئة العامة لسوق المال ووحدة غسل الأموال .

الاشتراك فى البنك المركزى فى نظام rtgs

تحديث موقع الشركة على الانترنت

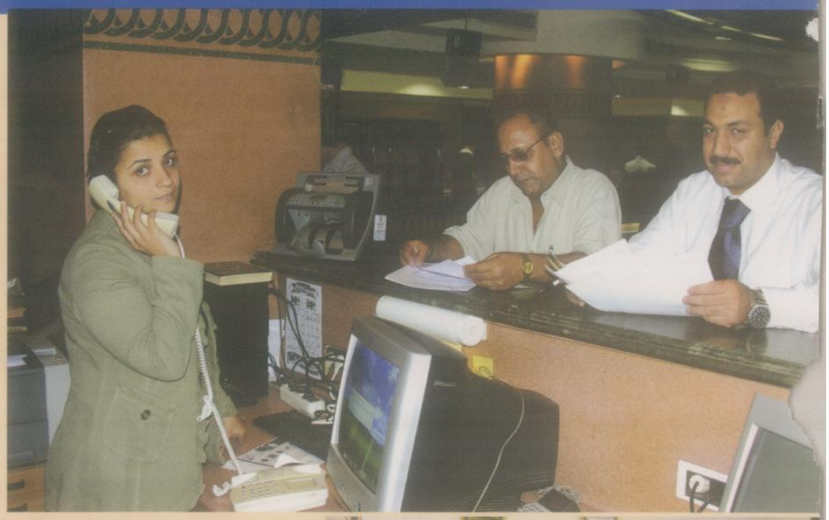

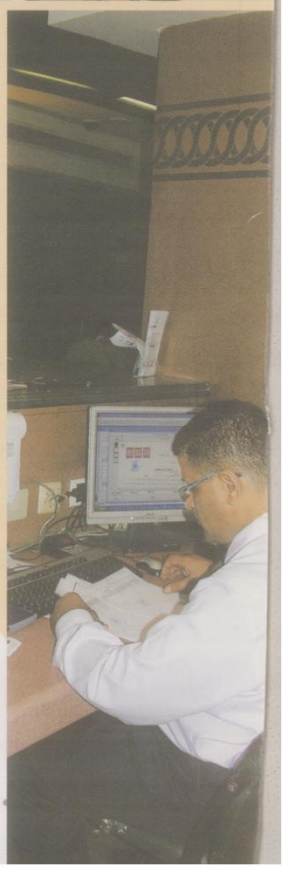

M.C.D.R

إحصائيات 2008

تطور رأسمال الشركة منذ إنشاءها

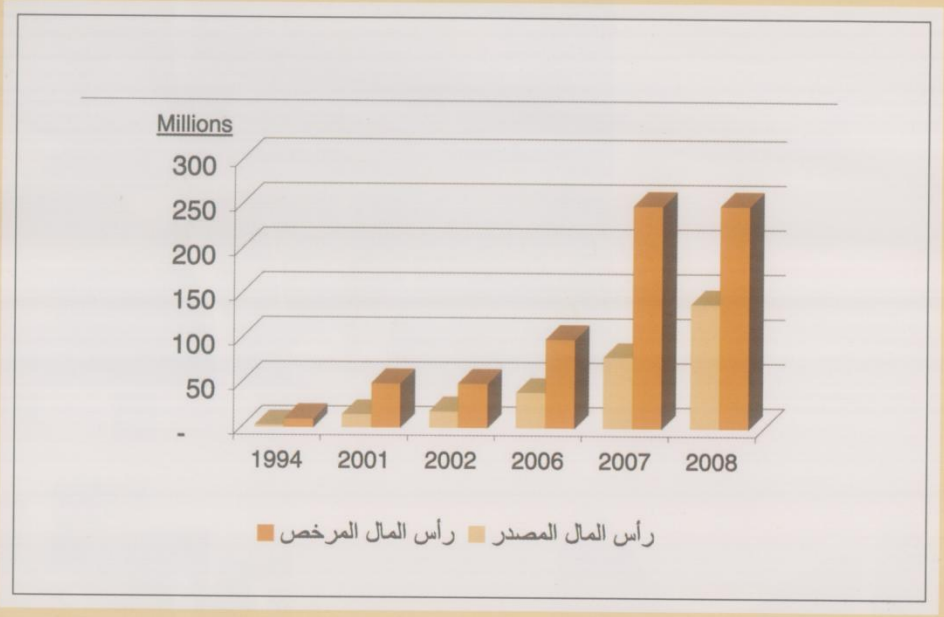

تطور رأسمال الشركة المصدر والمدفوع من ٣ مليون جنية عند انشاءها عام ١٩٩٤ ليبلغ بنهاية عام ٢٠٠٨ مبلغ ١٤٠ مليون جنية مصرى موزع على ١٤٠ ألف سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنية للسهم الواحد .

الأعضاء والمشتركون بنظام الإيداع المركزى

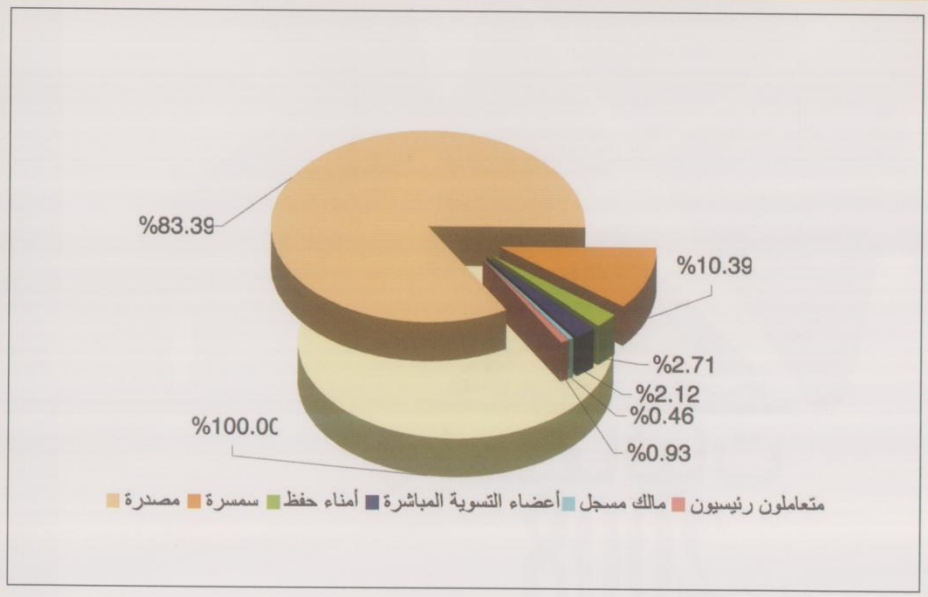

بلغ إجمالى عدد الأعضاء والمشتركون بالشركة بنهاية عام ٢٠٠٨ عدد ١٥١١ عضواً منها ١٢٦٠ مشترك و ٢٥١ عضو .

نسبة الأوراق المالية المادية إلى الأوراق المالية غير المادية

يبلغ عدد الجهات المصدرة والمقيدة بنظام الإيداع المركزى والتى قامت بطباعة صكوك أسهم أو شهادات مؤقتة عدد ٨١٩ جهة مصدرة ويبلغ عدد الجهات المصدرة المقيدة من خلال صك بإجمالى الكمية عدد ٤٤١ جهة مصدرة .

نسبة الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية إلى الأوراق المالية المقيدة المقيدة بالإيداع المركزى

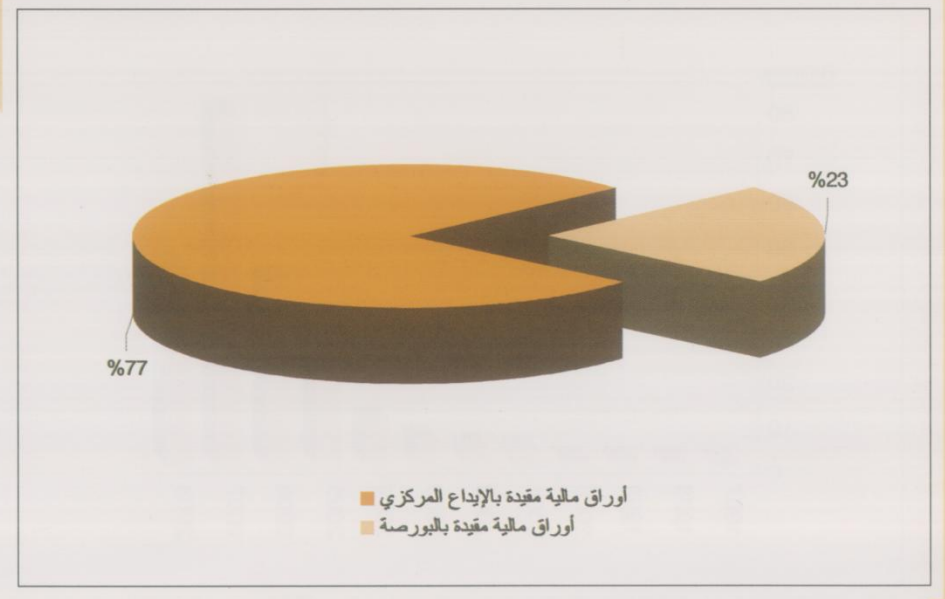

بلغ عدد الأوراق المالية المقيدة بالإيداع المركزى بنهاية عام ٢٠٠٧ عدد ١٢٦٠ ورقة مالية منها عدد ٣٧٠ ورقة مالية مقيدة بالبورصة .

عـــدد العـــمليـــات التى تم تســـويتـــهـــا

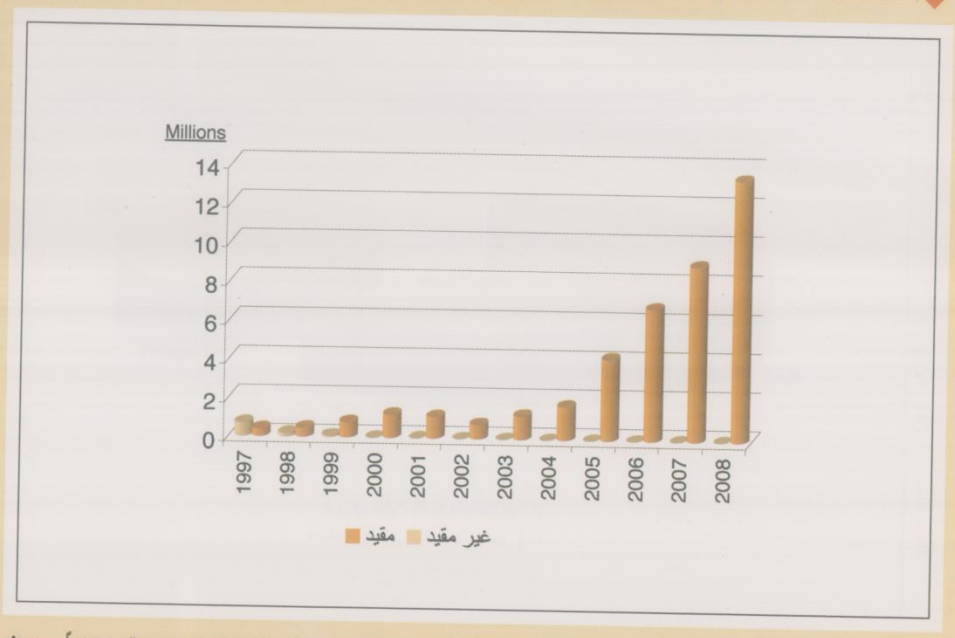

شهد عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً ملحوظاً فى عدد العمليات التى تمت تسويتها على الأوراق المالية المودعة مركزياً ، حيث بلغ عدد العمليات التى تمت تسويتها ١٣٤٤٧٢٤٠ عملية بزيادة قدرها ٤٩,٢٧٪ تقريباً عن العام السابق .

تطور عـــدد الأســـهم التي تمت تســـويتـــهـــا للأوراق المالـيـــة المودعـــة مـــركـــزياً

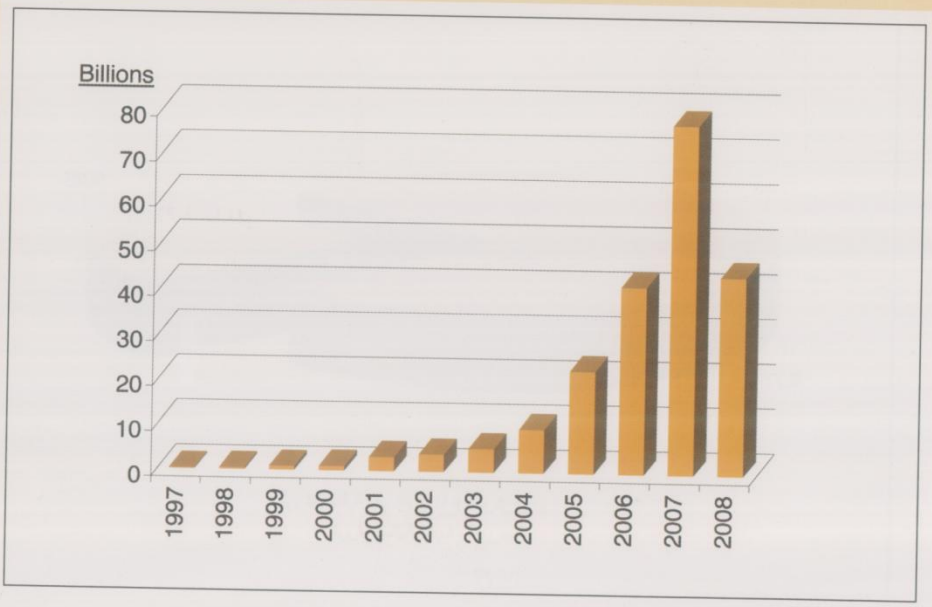

إنخفضت كمية الأوراق المالية التى تم تسويتهـا لتبلغ ٤٤,٢٥ مليار سهم بإنخفاض قدره ٤٣,١٨٪ عن العام السابق .

رأس المال الاسمى والسوقى للأوراق المالية المقيدة بالإيداع المركزى

بلغ رأس المال الإسمى للأوراق المالية المودعة مركزياً ٣٢١,٣٦ مليار جنية مصرى بزيادة نسبتها ٢٠,٢٢٪ تقريباً ، ورأس المال السوقى ١٠٨٢,٧٧ مليار جنية مصرى بزيادة نسبتها ١٧,١٣٪ تقريباً مقارنة بالعام الماضى .

تطور عدد الجهات المصدرة المقيدة بنظام الإيداع المركزي

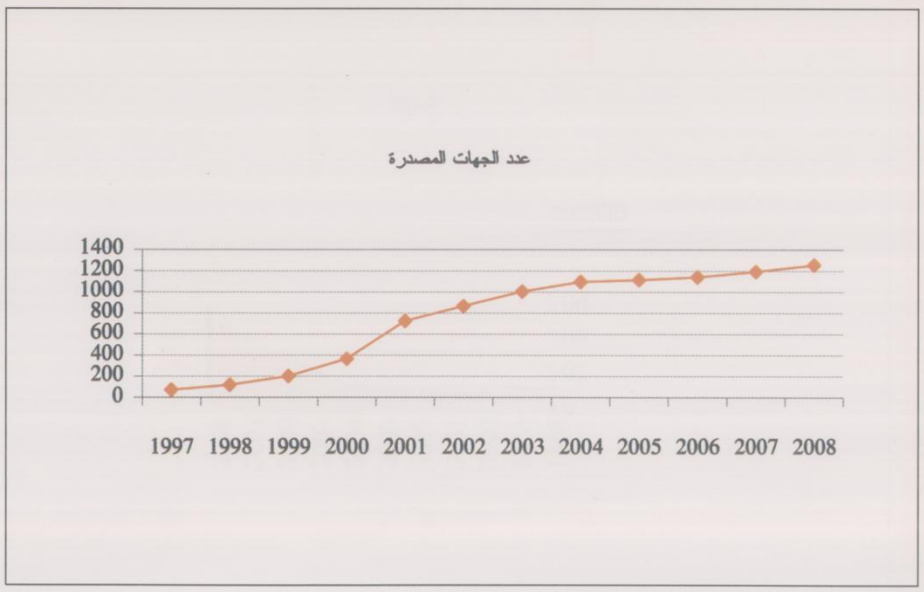

بلغ عدد الجهات المصدرة المقيدة بنظام الإيداع المركزى حتى نهاية عام ٢٠٠٨ عدد ١٢٦٠ جهة مصدرة بزيادة نسبتها ٥,٤٪ مقارنةً بالعام الماضى .

تطور عدد السندات المقيدة بنظام الإيداع المركزى

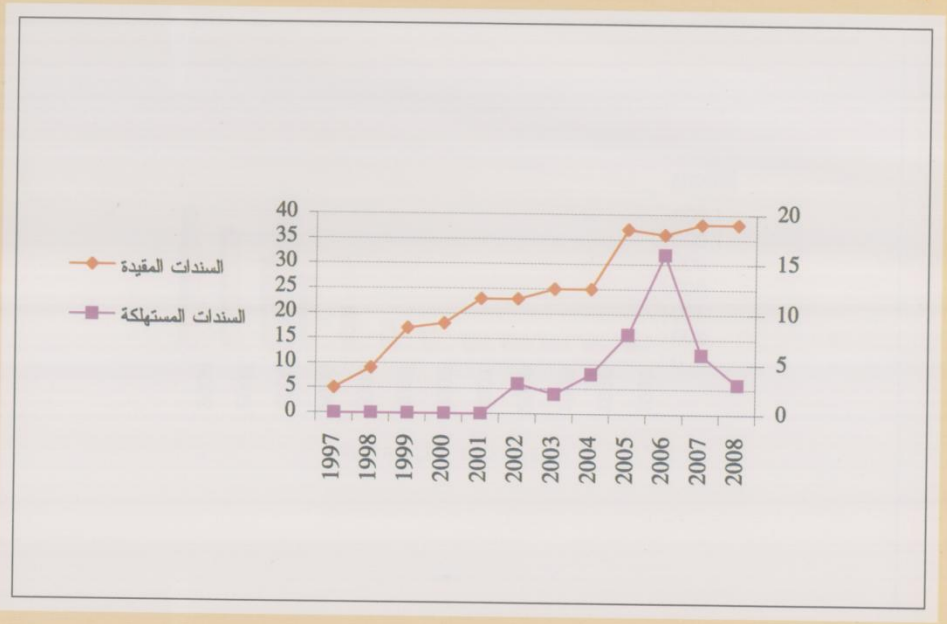

بلغ عدد السندات المقيدة بنظام الإيداع المركزى حتى نهاية عام ٢٠٠٨ عدد ٣٨ سند ، دون إحداث زيادة عن العام الماضى نظراً لقيد عدد ٣ سندات جديدة واستهلاك عدد ٣ سندات استهلاك كلى خلال العام .

تطور قيمة الأرباح المنصرفة

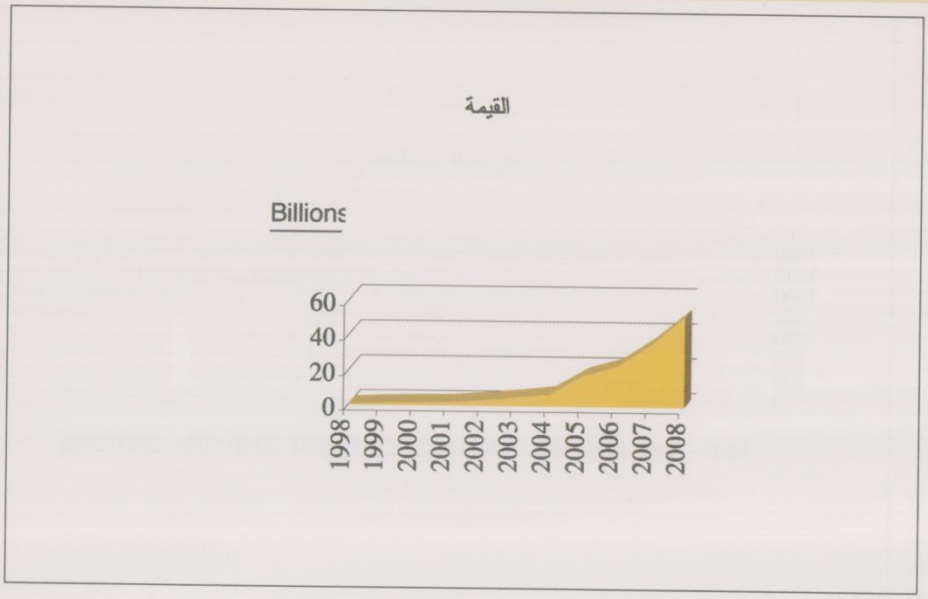

زادت أرباح الأوراق المالية الموزعة من خلال الشركة زيادة كبيرة خلال العام ، حيث بلغت الأرباح الموزعة خلال عام ٢٠٠٨ مبلغ ٥١,٣٣ مليار جنية مصرى بزيادة نسبتها ٤٤,٥٥٪ تقريباً عن العام الماضى .

تطور عدد المساهمين الذين قاموا بصرف الأرباح

زاد عدد المستثمرين الذين قاموا بصرف الأرباح المستحقة لهم من خلال الشركة ليصل إلى ٦٠١ ألف مسا هم خلال عام ٢٠٠٨ بزيادة نسبتها ٠,٢٪ تقريباً مقارنة بالعام الماضى .

تطور عدد منافذ الصرف

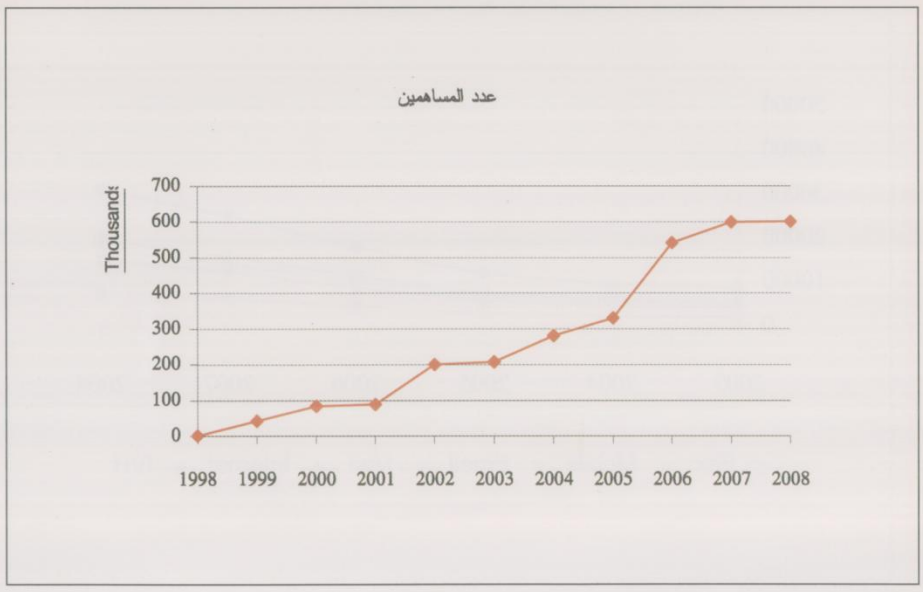

بلغ عدد منافذ الصرف التابعة للشركة بنهاية عام ٢٠٠٨ عدد ٤٦ منفذ صرف موزعة على جميع أنحاء الجمهورية .

العمليات المقررة المنفذة من خلال الشركة

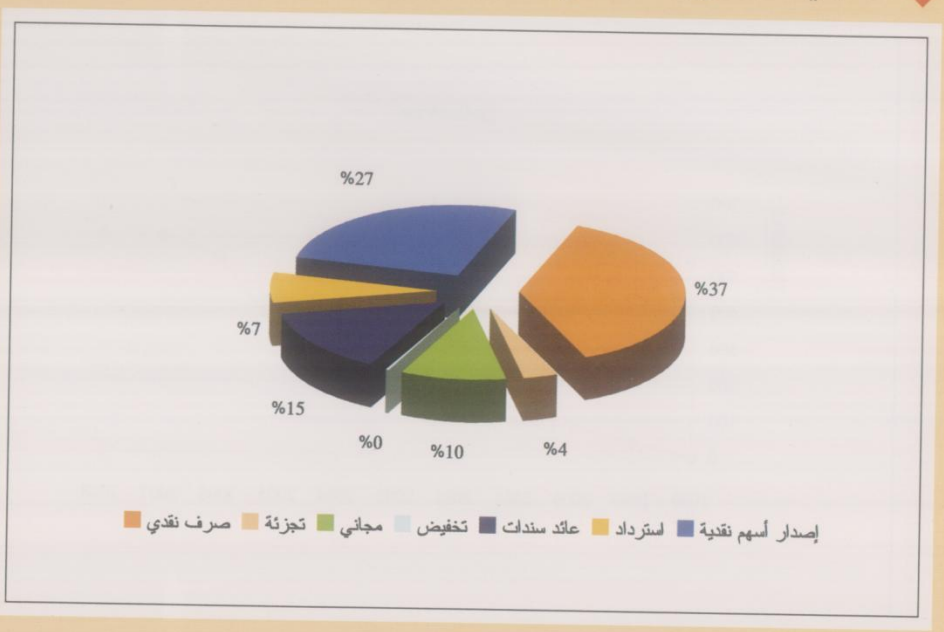

بلغ عدد العمليات المقررة المنفذة من خلال الشركة نيابة عن الجهات المصدرة للأوراق المالية بنهاية عام ٢٠٠٨ عدد ٨١٨ عملية مقررة .

خدمات المستثمرين

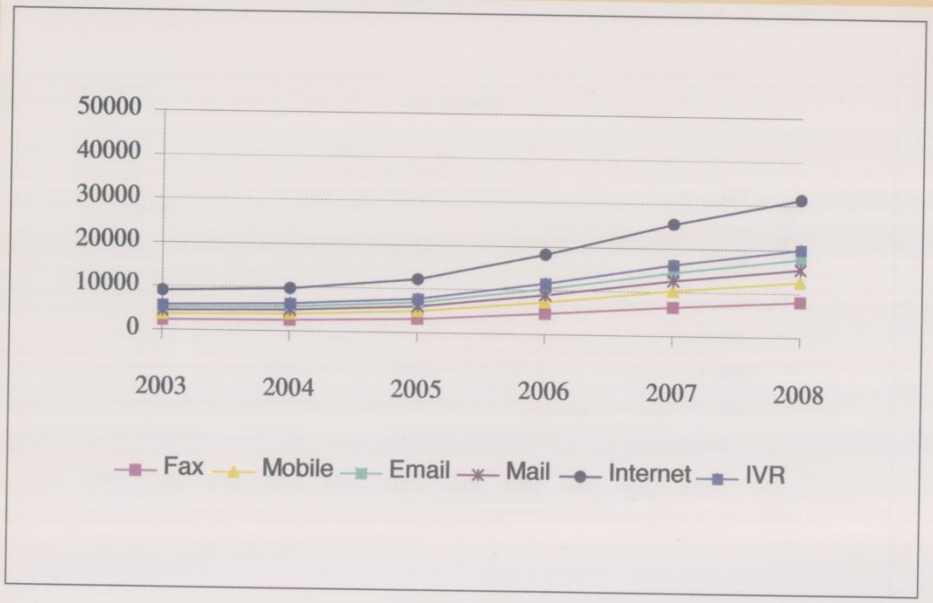

زاد إقبال المستثمرين على خدمات الاستعلام المقدمة من قبل شركة مصر للمقاصة خلال العام الحالى ليصل إلى ١٠٥ ألف مستثمر تقريباً بزيادة قدرها ٢٣٪ تقريباً عن العام السابق .

مصادر إيرادات شركة مصر للمقاصة

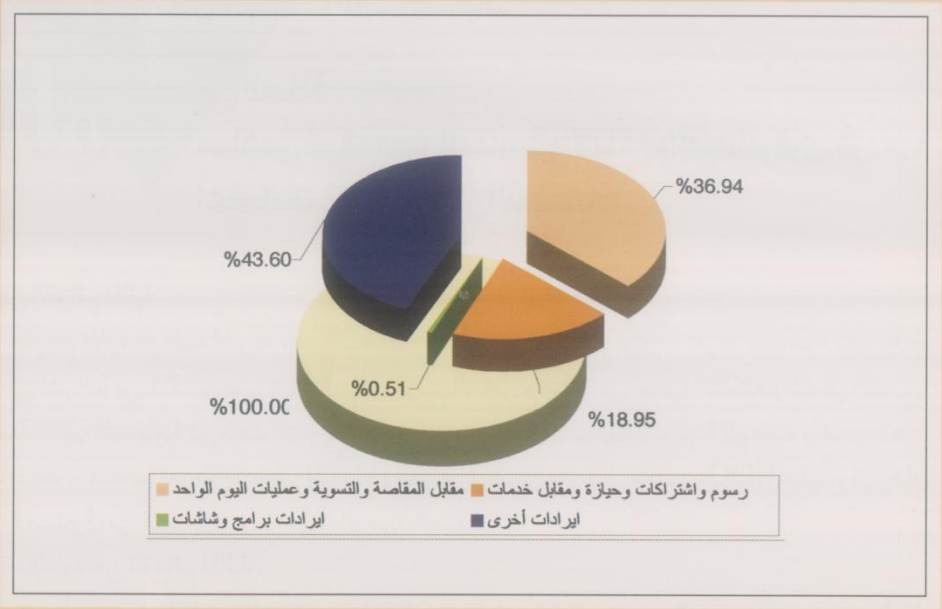

بلغت الايرادات المحققة من مقابل خدمات المقاصة والتسوية وهو النشاط الرئيسي للشركة نسبة ٣٦,٩٤٪ من اجمالي الايرادات ، كما بلغت رسوم الاشتراكات والحيازة وايرادات ادارة السجلات نسبتى ١٨,٩٥٪ و٠,٥١٪ من اجمالي الايرادات على التوالي بينما تمثل الا يرادات الاخرى نسبة ٤٣,٦٠٪ من اجمالي الايرادات

ملحوظة:

مصدر الأرقام والإحصائيات قاعدة بيانات شركة مصر للمقاصة عن عام ٢٠٠٨ وبعض الأعوام السابقة

تقرير مراقبا الحسابات

2008

إلى السادة
مساهمى شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد المركزى ش.م.م
أعضاء صندوق ضمان التسويات

تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المرافقة لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى - شركة مساهمة مصرية - المتمثلة فى الميزانية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفق النقدى عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات. تمت مراجعة نشاطى الإيداع والقيد المركزى من قبل مكتب BDO خالد وشركاه ونشاط الصندوق من قبل مكتب محمد آمال سيد أحمد.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضًا عادلاً وواضحًا وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضًا عادلاً وواضحًا خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضًا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسًا مناسبًا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى - ش.م.م. فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٢٩) بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠٠٤.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقًا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات

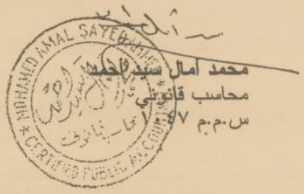

محمد امال سيد فاضل
محاسب قانونى
س.م.م ٨٧

طه محمود خالد
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٥١٣٦
سجل الهيئة العامة لسوق المال رقم ٢٨

القاهرة فى ٩ أبريل ٢٠٠٩

الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

	ايضاح	٢٠٠٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٠٧/١٢/٣١ جنيه مصري
الأصول طويلة الأجل			
الأصول الثابتة	٦	٢٥,٣٧٨,١٨٩	٢٩,٥٨٢,٣٧٦
مشروعات تحت التنفيذ	٧	٦٦,١٣٥,٨٤٤	٣٦,٥٠٥,٩٢٦
استثمارات فى شركة تابعة	٨	٨,٨٥٠,٠٠٠	٨,٨٥٠,٠٠٠
استثمارات فى شركة شقيقة	٩	٢,٩٠٣,٥٠٠	٢,٩٠٣,٥٠٠
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٠	٩٧,٧٢٥,٨٦٣	٣٥,٤٩٥,٥٥٦
استثمارات متاحة للبيع	١١	٦,٧٤١	٦,٧٤١
المساهمة بصندوق تأمين المخاطر(صندوق حماية المستثمر)	١٢	٢,١١٥,١٥٤	٢,١١٥,١٥٤
أصول غير ملموسة	١٣	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
إجمالى الأصول طويلة الأجل		٢٠٥,٦١٥,٢٩١	١٠٦,٩٥٩,٢٥٣
الأصول المتداولة			
المدينون التجاريون وآخرون	١٤	٥٢,٣٥٦,٨٦٢	٣٥,٨٦٥,١٧٦
استثمارات بغرض المتاجرة	١٦	٩٤,٤٧٢,٧١٤	٥٤,٣٨٤,٦٥٥
النقدية وما فى حكمها	١٧	٢٠٧,١٩٤,٤٦٣	٢٢٤,٥٣١,٨٢١
أرصدة لدى البنوك - توزيعات كوبونات	١٨	٥٢٤,٤٨١,٤٩٦	١,٠٠٨,٦٩٨,٢١٣
إجمالى الأصول المتداولة		٨٧٨,٥٠٥,٥٣٥	١,٣٢٣,٤٧٩,٨٦٥
الالتزامات المتداولة			
دائنو توزيعات كوبونات — عملاء	١٨	٥٢٤,٤٨١,٤٩٦	١,٠٠٨,٦٩٨,٢١٣
الدائنون التجاريون وآخرون	١٩	٤٨,٠٦٢,٥٢٣	٣١,٢٥٩,١٧٨
مخصص مخاطر ومطالبات	٢٠	٥٣,٤٣٤,٦٦٤	٤٢,٠٢٦,٦١٧
دائنو توزيع أرباح		-	٥٠,٢٥٢,٩٥١
إجمالى الالتزامات المتداولة		٦٢٥,٩٧٨,٦٨٣	١,١٣٣,٢٣٦,٩٥٩
رأس المال العامل		٢٥٢,٥٢٦,٨٥٢	١٩١,٢٤٢,٩٠٦
إجمالى الاستثمار		٤٥٨,١٤٢,١٤٣	٢٩٨,٢٠٢,١٥٩
يتم تمويله على النحو التالى			
حقوق الملكية			
نشاطى الإيداع والقيد المركزى			
رأس المال	٢١	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطى القانونى	٢٢	١٣,٢٣٦,٧٩٨	٨,٧٣٨,١٩٢
الأرباح القابلة للتوزيع		٨٦,١٣٤,٥٠٥	٦٠,٦٦٠,٩٧٤
إجمالى حقوق الملكية لنشاطى الايداع والقيد المركزى		٢٣٩,٣٧١,٣٠٢	١٤٩,٣٩٩,١٦٦
صندوق ضمان التسويات			
المجمع العام	٢٣	١٦١,٥٩٩,٥٤٤	١٠٨,٤٠٥,٩٧١
المجمع الخاص	٢٤	٣٩,١٩٧,٧٤٥	٣٩,٣٣٥,٢٧١
الاحتياطى القانونى	٢١	١,٩٠٧,٣٤١	١,٠٦١,٧٥١
الأرباح القابلة للتوزيع		١٦,٠٦٦,٢١٠	-
إجمالى حقوق الملكية لصندوق ضمان التسويات		٢١٨,٧٧٠,٨٤٠	١٤٨,٨٠٢,٩٩٣
إجمالى التمويل		٤٥٨,١٤٢,١٤٣	٢٩٨,٢٠٢,١٥٩
الحسابات النظامية	٣١	١,٠٧٤,٩٤٥,٢٢٠,٨٠٤	٩٠٢,٩٤٩,٠١١,٢٣٧

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

	ايضاح	٢٠٠٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٠٧/١٢/٣١ جنيه مصري
إيرادات الخدمات	٢٥	١٤٨,٨٩٦,٤٨٨	١٢١,٣٣٥,٩٨٨
تكلفة الخدمات	٢٦	(٩٢,٣١١,٤٦٥)	(٦٦,٦١٢,٨٥٦)
إجمالى الربح		٥٦,٥٨٥,٠٢٣	٥٤,٧٢٣,١٣٢
الإيرادات الأخرى	٢٧	١١٥,١٠٨,١٢١	٧٥,٧٨٢,٩٠٣
		١٧١,٦٩٣,١٤٤	١٣٠,٥٠٦,٠٣٥
المصروفات العمومية والإدارية	٢٨	(٤٢,٧٠٥,٢٢١)	(٢٠,٠٦١,٦٢٤)
المخصصات	٢٩	(١,٧٧٩,٩٧٥)	(٢,٨١٤,٦٥٨)
		(٤٤,٤٨٥,١٩٦)	(٢٢,٨٧٦,٢٨٢)
الأرباح قبل الضرائب		١٢٧,٢٠٧,٩٤٨	١٠٧,٦٢٩,٧٥٣
ضريبة الدخل		(٢٠,٣٢٤,٠١١)	(١١,٤٧٠,٩٢٥)
صافى أرباح السنة		١٠٦,٨٨٣,٩٣٧	٩٦,١٥٨,٨٢٨
يتمثل صافى أرباح السنة فيما يلى:			
صافى أرباح نشاطى الإيداع والقيد المركزى		٨٩,٩٧٢,١٣٧	٨٤,٨٦٤,٦٨٨
صافى أرباح صندوق ضمان التسويات		١٦,٩١١,٨٠٠	١١,٢٩٤,١٤٠
		١٠٦,٨٨٣,٩٣٧	٩٦,١٥٨,٨٢٨

قائمة التغير في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

	رأس المال	نشاط الايداع والقيد المركزي	
	جنيه مصري	الاحتياطي القانوني جنيه مصري	الاحتياطي النظامي جنيه مصري
الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٧	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٤٩٤,٩٥٧	١٤,٨٤٨,٠١٩
زيادة رأس المال	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	–	–
زيادة المجمع العام	–	–	–
صافي ربح السنة	–	–	–
المحول إلى الاحتياطي القانوني	–	٤,٢٤٣,٢٣٥	–
المحول من الاحتياطي النظامي	–	–	(١٤,٨٤٨,٠١٩)
توزيعات الأرباح	–	–	–
المحول إلى المجمع الخاص	–	–	–
استخدام المجمع الخاص	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٧٣٨,١٩٢	–
زيادة رأس المال (إيضاح ٢١)	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	–	–
زيادة المجمع العام	–	–	–
صافي ربح السنة	–		–
المحول إلى الاحتياطي القانوني	–	٤,٤٩٨,٦٠٦	–
استخدام المجمع الخاص	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٢٣٦,٧٩٨	–

الأرباح المرحلة	المجمع العام	صندوق ضمان التسويات			الإجمالي
		المجمع الخاص	الاحتياطي القانوني	الأرباح المرحلة	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٤٥,٧٤٥,٤٥١	٩٩,٩٧٢,١٤٩	٣٨,٥١٢,٣٢٢	٤٩٧,٠٤٤	–	٢٤٤,٠٦٩,٩٤٢
(٤٠,٠٠٠,٠٠٠)	–	–	–	–	–
–	٨,٤٣٣,٨٢٢	–	–	–	٨,٤٣٣,٨٢٢
٨٤,٨٦٤,٦٨٨	–	–	–	١١,٢٩٤,١٤٠	٩٦,١٥٨,٨٢٨
(٤,٢٤٣,٢٣٥)	–	–	٥٦٤,٧٠٧	(٥٦٤,٧٠٧)	–
١٤,٨٤٨,٠١٩	–	–	–	–	–
(٤٠,٥٥٣,٩٤٩)	–	–	–	(٩,٦٩٩,٠٠٢)	(٥٠,٢٥٢,٩٥١)
–	–	١,٠٣٠,٤٣١	–	(١,٠٣٠,٤٣١)	–
–	–	(٢٠٧,٤٨٢)	–	–	(٢٠٧,٤٨٢)
٦٠,٦٦٠,٩٧٤	١٠٨,٤٠٥,٩٧١	٣٩,٣٣٥,٢٧١	١,٠٦١,٧٥١	–	٢٩٨,٢٠٢,١٥٩
(٦٠,٠٠٠,٠٠٠)	–	–	–	–	–
–	٥٣,١٩٣,٥٧٣	–	–	–	٥٣,١٩٣,٥٧٣
٨٩,٩٧٢,١٣٧	–	–	–	١٦,٩١١,٨٠٠	١٠٦,٨٨٣,٩٣٧
(٤,٤٩٨,٦٠٦)	–	–	٨٤٥,٥٩٠	(٨٤٥,٥٩٠)	–
–	–	(١٣٧,٥٢٦)	–	–	(١٣٧,٥٢٦)
٨٦,١٣٤,٥٠٥	١٦١,٥٩٩,٥٤٤	٣٩,١٩٧,٧٤٥	١,٩٠٧,٣٤١	١٦,٠٦٦,٢١٠	٤٥٨,١٤٢,١٤٣

قائمة التدفقات النقدى للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

	ايضاح	٢٠٠٨/١٢/٣١ جنيه مصري	٢٠٠٧/١٢/٣١ جنيه مصري
الأنشطة التشغيلية			
الأرباح قبل الضرائب		١٢٧,٢٠٧,٩٤٨	١٠٧,٦٢٩,٧٥٣
التعديلات للبنود التالية :			
الإهلاك		١٠,٦٣٨,٣٩٧	١٠,٥٦٩,٣١٥
المخصصات	٢٩	١,٧٧٩,٩٧٥	٢,٨١٤,٦٥٨
أرباح بيع أصول ثابتة		(٤٢,٩٠٠)	(٣١,٠٦٧)
عائد وأرباح استثمارات بغرض المتاجرة		(١٢,٤٢٩,٩٦٢)	(٣٣,٥٠٢,٧٣٤)
عائد استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(٨,٤٥٧,٨٠٧)	(٥١٢,٣٧٨)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل:		١١٨,٦٩٥,٦٥١	٨٦,٩٦٧,٥٤٧
المدينون التجاريون الآخرون		(١٥,٣٦٢,٢٧٣)	(١٠,١٤٠,١٠٩)
الدائنون التجاريون الآخرون		١٣,٣٨١,٨٩٣	٤,٩٨٤,٧٠٠
الضرائب المدفوعة		(١١,٤٧٠,٩٢٥)	(١٠,٥٦١,١٣١)
توزيعات مدفوعة للعاملين وأعضاء مجلس الإدارة		(١٧,٦٣٢,٤٩٨)	(١٢,٠٠٠,٠٠٠)
التعويضات المدفوعة		—	(٩٠,٦٤٢)
صافى النقدية من الأنشطة التشغيلية		٨٧,٦١١,٨٤٨	٥٩,١٦٠,٣٦٥
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات بيع أصول ثابتة		١٩٨,٠٠٠	٤٦١,١٠٠
شراء أصول ثابتة		(٥,٨٦٤,١٩٠)	(٨,١٠٠,٧٤٦)
استثمارات فى شركات تابعة		—	(٨,٨٥٠,٠٠٠)
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(٦٢,٢٣٠,٣٠٧)	(٣٣,١٠٧,٣٧٢)
استثمارات بغرض المتاجرة		(٤٠,٠٨٨,٠٥٩)	١٢٥,٢٨٤,٧٥٥
عائد أذون خزانة وأرباح بيع استثمارات بغرض المتاجرة		١٢,٤٢٩,٩٦٢	٣٣,٥٠٢,٧٣٤
عائد سندات		٨,٤٥٧,٨٠٧	٥١٢,٣٧٨
مشروعات تحت التنفيذ		٤٠,٧٠٩,٤٦٤	(٢٦,٥٠٥,٩٢٦)
أصول غير ملموسة		(٥٠٠,٠٠٠)	(١,٥٠٠,٠٠٠)
صافى النقدية(المستخدمة فى) / الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		(١٢٨,٣٠٦,٢٥١)	٨١,٦٩٦,٩٢٣
الأنشطة التمويلية			
التوزيعات المدفوعة للمساهمين		(٢٩,٦٩٩,٠٠٢)	(٢٥,٠٤١,٩٣٠)
زيادة المجمع العام		٥٣,١٩٣,٥٧٣	٨,٤٣٣,٨٢٢
نقص المجمع الخاص		(١٣٧,٥٢٦)	(٢٠٧,٤٨٢)
صافى النقدية الناتجة من / (المستخدمة فى) الأنشطة التمويلية		٢٣,٣٥٧,٠٤٥	(١٦,٨١٥,٥٩٠)
(النقص) / الزيادة فى النقدية وما فى حكمها		(١٧,٣٣٧,٣٥٨)	١٢٤,٠٤١,٦٩٨
النقدية وما فى حكمها فى أول السنة		٢٢٤,٥٣١,٨٢١	١٠٠,٤٩٠,١٢٣
النقدية وما فى حكمها فى نهاية السنة	١٦	٢٠٧,١٩٤,٤٦٣	٢٢٤,٥٣١,٨٢١